موقف الخلافة العباسية من القوى الإسلامية
في خلافة الظاهر بأمر الله ٦٢٢-٦٢٣هـ/١٢٢٥-١٢٢٦م

م.د. سرى ممتاز عبد الله

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ

(قدم للنشر في ٢٠١٩/٣/١٠ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/٤/١٦)

ملخص البحث:

تستهدف الدراسة تبيان ملامح السياسة العامة التي انتهجتها الخلافة في التعامل مع القوى الإسلامية المعاصرة في مرحلة الظاهر بالله الخلافة خلفاً لوالده الناصر لدين الله الذي أمضى في الخلافة مدة طويلة ناهزت سبع وأربعون سنة تنوعت خلالها أساليبه في التعامل مع القوى الإسلامية بما أوتي من مهارة في التلاعب بتوازنات القوى فورث خلفه تركة ثقيلة لم يمهله العمر لمحاكاة سياسة أبيه. لذا عُنيت بالتركيز على ما اتضح من ملامح سياسة الظاهر بالله في التعامل مع القوى الإسلامية، بما يحافظ على التوازنات وفق الخريطة السياسية التي أقرها والده، فضلاً عن حفظ مكانة الخلافة ودورها المحوري في العالم الإسلامي.

Abstract:

The study aims at showing the characteristics of the policy pursued by the caliphate with the contemporary Islamic forces in the time of Al-dhair Lideen Allah who had been in the succession for a long time close to forty seven years, his methods varied in dealing with the Islamic forces with the skill of manipulating the balance of power. He inherited a legacy that was too long for him to imitate his father's politics. So, I meant focusing on the features of Al-dhair B-Allah's policy in dealing with the Islamic forces maintaining the balance according to map approved by his father as well as maintaining the status of the succession and its vital role in the Islamic world.

توفي الخليفة الناصر لدين الله سنة ٦٢٢هـ / ١٢٢٥م وقد تمكن خلال ولايته الطويلة ٥٧٥- ٦٢٢هـ/١١٧٩-١٢٢٥م من إتباع نمط معين في التعامل مع القوى الإسلامية، اختص به، لما عرف عنه من مرونة في الأساليب التي اعتمدها تعويضاً لإمكانيات قوته العسكرية المتواضعة، تحقيقاً لأهدافه في أن يكون للخلافة دورها الفاعل في رسم خارطة القوى، وتحديد دورها وتحركاتها وفق توجهاتها، وبمباركه منها[١]. وقد لاحظنا أن هذه المنطلقات قد أرست رؤاه في تشكيل المنظومة السياسية والعسكرية لقوى العالم الإسلامي لاسيما في جناحيه الشرقي، إذ رسمت بعض أساليبه مساراتها ومجالات تحركها، والاهم من كل ذلك، كبح جماع بعض من جمحت طموحاته صوب حاضرة الخلافة، أو حدود سلطانها وسلطتها. مرسلاً بذلك إشعاراً لهذه القوى بقدرة الخلافة على تحديد المسارات والاتجاهات، مستعينة بأثر من أسلوب، تشكله وتحركه وفق ما تقتضيه مصالحها، وما ترمي إليه مقاصدها. وهذا ما فرض إلزاماً على جميع القوى، وأيا كانت مراميها وتطلعاتها وإمكانياتها، من أن تركن إلى رغبات الخلافة، وتوجهاتها، وتسعى لنيل مباركتها تحقيقاً لشرعيتها، وحفاظاً على موقفها من رعاياها.

لقد حقق الخليفة الناصر لدين الله ما كانت ترمي إليه الخلافة منذ عقود، تجاذبت فيه قوى صاعدة مكانتها، ونافستها دورها الفعلي والاعتباري، وانساحت على كل ما عُدّ في مستهله ميدانها، حتى ضيقت عليها أمرها في بغداد.

إن المرونة في الأساليب والقدرة على تشكيلها وتوجيهها وفق مستجدات الواقع ، بلوّر ما عُدّ رؤى ومنهج أختص به الخليفة الناصر لدين الله، للتلاعب بالتوازنات. أختلف المؤرخون في تقييمه، وما أفرزه من نتائج على صعيد وحدة القوى، وقدرتها على مواجهه التحديات التي واجهت الأمة في هذه المدة[٢]. لذا أصبح من المتوقع أن تمثل هذه السياسية عبئاً على من سيخلف في القيادة، ليس على صعيد قدرته على تشكيل توازنات القوى فحسب، بل الحفاظ على ما حققته الخلافة من مكانه، وفق ذات الرؤية التي صدرت الخلافة محركاً للأحداث.

(١)

عهد الخليفة الناصر لدين الله في حياته لولده الكبير أبو نصر محمد سنة ٥٨٥هـ/١١٨٩م، وكان عمره وقتها خمسة عشر عاماً[٣]، وخطب له في الآفاق التي تدين للخلافة بالولاء[٤]. ويغيب ذكره في الأحداث حتى سنة ٦٠١هـ/ ١٢٠٤م، ربما لصغر سنه في هذه المدة، أو أن والده لم يعهد إليه بأية مسؤولية تصدره أحداثها، فضلاً عن ذلك فإن شهرة الخليفة الناصر لدين الله، وما أحدثته

سياسته من إشكالية لدى المؤرخين، قد اعتمت عليه. إلا أن حادثة عزله عن ولاية العهد سنة ٦٠١هـ/١٢٠٤م، لصالح أخيه الصغير علي، قد تؤشر بعض من أسباب غيابه في الأحداث، على الرغم من افتراق المؤرخين في تفسير هذا التحول المفاجئ في موقف الناصر لدين الله، إلا أن شذرات متفرقة، مبهمة وخارجة عن السياق، تلقي بصيص من الضوء على ما عتم من سيرته، إذ قيل أنه (كان من أهل الورع والدين، تابعاً للشرع)[٥]، قرئ عليه في مسند أحمد[٦]. وسمع منه جماعة. تبين من اتجاهاتهم، الاختلاف في الاتجاهات الفكرية بين الناصر وأبنه، وهذا ما سمح للبعض أن يحمل مسؤولية هذا التحول في العلاقة إلى الوزير نصير الدين بن مهدي العلوي[٧]، مستغلاً هذا التضاد، لاسيما أذا ما سلمنا بصحة ما وصّف به محمد من أنه (كان من أهل الورع والدين، تابعاً للشرع)[٨]، وأنه (كان شديداً قوياً عالي الهمة)[٩]، ما يؤشر ليس فقط اختلافاً في المنظور الفكري، أنما اختلاف في التوجهات السياسية، وهذا ما دعا الناصر لدين الله بالتضييق عليه[١٠]، ونفر عنه[١١] لما أستشعر منه[١٢] وخافه على نفسه[١٣]، إلاّ أن غياب المؤشرات لا تعين على تشخيص الجوانب أو الاتجاهات التي تقاطع فيها الطرفان، جزئية أم عامة، وما الذي أوصل الخليفة الناصر لدين الله ليستشعر من ولده هذا الخطر حين قال:

بليت حتى بأدنى الناس من خلدي

يريد موتي وبالأرواح أفديه[١٤].

إلاّ أن غياب أية مؤشرات آنية لتفسير هذا المنحى الذي عتمت عليه المصادر، لسبب غير معلوم، ربما خشية من السلطة لا يعين على تشخيص مبرر هذا التحول في موقف الخليفة، بعزل ولده عن ولاية العهد بعد عقد ونصف من توليته، وحبسه حبساً مشدداً لمدة لا تحددها المصادر، ما يؤشر غضباً كبيراً لأمور لا يمكن تجاوزها، أو لضغوط قبل الناصر الخضوع لها. ولا يمكن القبول بما ذهب إليه أبن الأثير[١٥] بإرجاع كل ذلك إلى ميل الناصر لدين الله لأبنه الصغير. كما لا تعين القرائن على الظن بأن موقف خوارزمشاه الذي رفض إجراء الناصر لدين الله، بعزل ولي العهد[١٦]، وامتنع عن الخطبة لولي العهد الجديد له علاقة بهواجس الخليفة.

ويمكن القول من خلال قراءة للأحداث اللاحقة، أن ملامح النهج السياسي الذي تعجل الظاهر بأمر الله في مستهل خلافته. تؤشر تنافراً وتقاطعاً مع النهج السياسي لوالده، على الصعيدين الداخلي والخارجي، ما أفقد الوفاق بينهما، انتهى بعزله عن ولاية العهد، وتقديم أخيه الصغير عليه.

سنه ٦١٨هـ/١٢٢١م توفي ولي العهد[١٧]، فلم يكن أمام الخليفة الناصر لدين الله سوى إعادة ابنه محمد لولاية العهد، حرصاً على استمرار الخلافة في أعقابه وفق ما جرى عادة أسلافه ويبدو أن القطيعة في الرؤى السياسية على الأقل، لا زالت تحكم العلاقة بين الخليفة وولده، على الرغم من مرور مدة زمنية طويلة نسبياً بين عزله وولايته الثانية يؤكد ذلك، حرص الخليفة على كف يده عن أمور الدولة والخلافة [١٨]. فلم يؤشر له أي دور في شؤون الخلافة، حتى في سنوات مرض والده، التي عجز فيها عن إدارة الأمور تاركاً ذلك لحاشيته[١٩].

(٢)

تولى محمد الخلافة بعد وفاة أبيه الناصر لدين الله سنة ٦٢٢هـ/١٢٢٥م، ملقباً نفسه بالظاهر لأمر الله وملمحاً إلى استشعاره بالظلم الذي لحق به من والده، أو حاشيته التي حرضته على فعله، فأظهره الله (سبحانه) بعد هذه المحنة عليهم[٢٠].

ورث الخليفة تركه متراكمة أحسن بوطأتها، مستشعراً بأن الوقت قد لا يمهله، وهو مثقل بعمره الذي تجاوز الخمسين[٢١]، فتعجل تجسيد رؤاه وقناعاته، بكثير التشريعات التي وسمت ولايته، بأنها كانت رحمة للعالمين[٢٢]، ونال عهده وشخصيته تقريط المؤرخين، لاسيما المعاصرين له كابن الأثير، الذي قرن سياسته، بسياسة العمرين[٢٣].

هذا التغير في نمط التعامل على الصعيد الداخلي الذي عايشه وعاصره الظاهر بأمر الله، مشخصاً عوامل الخلل التي ألقت بضلالها على الجبهة الداخلية أحسن معالجته برؤى سياسية واضحة، أضفت البهجة على مختلف فئات المجتمع، حتى شبهوا أيامه بأيام العيد[٢٤].

هذا التغير في نمط التعامل على الصعيد الداخلي يؤشر اتجاهاً ونهجاً جديداً، يفترض أن توسم أساليب الخلافة في صياغة علاقاتها مع القوى الإسلامية[٢٥].

إلاّ أن ما يُعد إشكالية كبيرة، هو صعوبة تحديد المسارات الرئيسة لسياسة الخليفة الجديد، ليس لأنه فاقداً لأي تاريخ سياسي وإداري، يمكن من خلاله التكهن بملامح توجهات الخليفة على هذا الصعيد، فضلاً على أن العزل المقصود في أن يكون له دور وموقف في حياة أبيه، أفقده إمكانية بلورة رؤية مسبقة لطبيعة القوى المحيطة بالخلافة وتوجهاتها، وأساليب التعامل معها. هذا المسار القسري أفقد الخليفة الجديد ما تميز به والده من مهارة في التلاعب بأساليب التعامل مع هذه القوى، معقدة ومتشابكة، نجح من خلالها في تحقيق التوازنات في خارطة القوى، بما حقق

للخلافة مكانتها الاعتبارية، مرجعاً تلوذ بها القوى لتحقيق شرعيتها .

لكل ذلك لا نستطيع بناء رؤية مسبقة، ترتكز على التكهن والتخمين لمسار الخلافة واتجاهاتها في هذه المدة أو انطلاق من سياستها الداخلية لبناء تصور ممكن عن سياستها مع القوى الإسلامية اختلافاً أو اتفاقاً مع المدة السابقة.

ما يزيد صعوبة الأمر، أن المصادر لا تعين على تحديد المنطلقات التي يمكن تشكيلها لرسم سياسة الخلافة تجاه القوى الإسلامية، إلاّ أن تركيز المصادر ذاتها على الطبيعة الجسدية والنفسية للخليفة الظاهر بأمر الله، وغلبة طابع الزهد في ممارساته الحياتية[٢٦]، تدفع لاستباق الأحداث لتقرير منظور الخلافة وسياستها، بل وأساليبها في التعامل مع القوى الإسلامية، ولعل ما نستطيع أن نقرره، هو أسلوب المهادنة الذي وسم سياسة الخليفة الظاهر بأمر الله، على الأقل في مستهل ولايته، لتجاوز حالة التوتر بين الخلافة وبعض القوى الإسلامية التي شهدته المدة السابقة، بالارتكاز على مكانة الخلافة المعنوية، حفاظاً على ما رسخته الممارسات السابقة من مكانة وقوة جاهدت الخلافة منذ عقود في انتزاعها وإن أختلف الأسلوب.

بين التكهن والحقيقة ، ابتدأ الخليفة الظاهر بأمر الله خلافته، بإرسال الوفود إلى أمراء القوى، من خلالها نستطيع قراءة خياراته، وتتبع اتجاهه وفقاً لتطور الأحداث.

أستهل الخليفة سياسته بإرسال وفد يترأسه الشيخ نجم الدين عبد الله محمد الرازي (أحد كبار الصوفية)، يوصف بأنه من أصحاب الحال والمقامات، وشيخ الطريقة والحقيقة [٢٧] يصحبه ركن الدين بن عطاف، إلى خوارزمشاه جلال الدين منكبرتي، وقد (وردا والسلطان بتبريز، مبشرين بانتصاب الأمام الظاهر بأمر الله، منصب آبائه الخلفاء، مشفوعة رسالتهما بمواعيد جميلة، ووعود لأصناف الأماني كفيلة، وقد أمر أبن عطاف أن يقيم بحضرة السلطان ، ويعود الرازي بمن يصحب من الرسل ليستصحب الخلع والتشريعات)[٢٨] .

يثير هذا الاستهلال الكثير من الاستفهامات، يتصدرها طبيعة الوفد وتوجهه الفكري، مؤشراً الخيارات السياسية ابتدأ بها الخليفة، فضلاً عن ذلك الوجهة التي أختارها الخليفة للإفصاح عن سياسته. إذ بدأ بالسلطان منكبرتي الجهة الأبعد عن مركز الخلافة، ويبدو أن الخليفة استشعر ما يوجب هذا التعجل في التحرك ، فضلاً عن تأشير رد الجميل من منطلق، أن السلطان منكبرتي قد مثل القوة الوحيدة التي لم تنصاع لإرادة الخليفة الناصر لدين الله،

بعزل أبنه محمد، عن ولاية العهد، وأستمر بالخطبة له في مناطق نفوذه، بل هدد بقصد بغداد لتثبيت ولايته[٢٩].

لا يستبعد، إذا أباح لنا التكهن، الذهاب إلى أن الظاهر بأمر الله، قد حفظ له هذا الجميل، وأنه قدمه على من سواه من أمراء القوى (بمواعيد جميلة، ووعود لأصناف الأماني كفيلة)، ولا يفصح النسوي، مترجم السلطان، وكاتب سيرته، عن طبيعتها وفحواها[٣٠].

وإذا ما صح التكهن، لا يمكن تقرير أن الخليفة الظاهر، قد وعده بشيء على الصعيدين السياسي والعسكري، أو إطلاق يده في توسيع مناطق نفوذه، فالوقائع التاريخية، والتحركات السياسية، لا تعضد هذا الاتجاه، ولم نشأ استباق الأحداث، إلاّ أن إفصاح الخلافة عن موقفها من منكبرتي لاحقاً، لا يعزز أي من الاتجاهات التي ذهب إليها النسوي، سوى رغبة الخليفة في الشروع بسياسة جديدة تتجاوز سابقتها في الاتجاه، مستهدفاً احتواء القوى الإسلامية، لاسيما بعض رموزها التي أبانت تطلعاً غير مقبولاً في المدة السابقة.

ولم يفصح النسوي عن ردود فعل السلطان منكبرتي، تجاه وفد الخليفة ورسالته، ولماذا أبقى ابن عطاف لديه، وأعاد الرازي بصحبة القاضي مجير الدين. ليستصحب الخلع والتشريعات هل أن الوفد لم يأت بها، كما جرت المراسيم، أم كان لمنكبرتي أغراض أخرى، ربما كانت أسباباً لأن يبتدئ الخليفة به[٣١].

واستناداً إلى الاتجاه ذاته، توجه الخليفة إلى الجانب الآخر من اهتمامات الخلافة، حيث مناطق نفوذ بني أيوب، إذ حرصت الخلافة منذ أمد على ترتيب أوضاعها. فأختار مبعوثة إليهم سنة ٦٢٣هـ/١٢٢٦م، فبدأ بالملك الأشرف (صاحب حران والرها وخلاط)، ثم عرّج على حلب، عند السلطان الملك العزيز غياث الدين محمد، ثم رحل إلى دمشق لمقابلة الملك المعظم، توجه منها إلى مصر، لمقابلة الملك الكامل، وأفاض على الجميع الخلع الأمامية الظاهرية[٣٢].

لاشك أن تحرك الخليفة في هذا الوقت المبكر من ولايته، أستهدف التأكيد على ثوابت الخلافة، وإشعار القوى بمكانتها المحورية، ومرجعيتها الدينية والاعتبارية، التي تفرض على الجميع الانضواء تحت شرعيتها، وعدم الخروج عليها.

وقد حرص الخليفة في تعامله مع ملوك وأمراء بني أيوب، إشعارهم بالمساواة بذات المكانة لدى الخلافة، دون أن يتقدم أحدهم على الآخر بالحظوة والامتيازات، عبر التعامل معهم بمبعوث واحد، وبتشريفات متماثلة، إدراكاً منه بحساسية بعضهم تجاه الآخر، وطموحاتهم التي بدأت بالتجسد على صعيد واقع الخارطة

السياسية، منذ أن أنفرط عقد الوئام بينهم، ما أفقدهم حالة الانسجام والتوحيد إزاء الخطر الذي هددهم في الحملة الصليبية الخامسة سنة (٦١٥هـ/١٢٢٨م)، فبدأت الشكوك تتنازعهم منذ نهاية عام ٦١٩هـ/١٢٢٣م[٣٣]، أي في السنوات الثلاث الأخيرة من خلافة الناصر لدين الله، التي وصف فيها بالعجز الجسدي، فلم يصدر منه شيء لإعادة جمعهم[٣٤].

تجاوب أمراء القوى الإسلامية مع توجهات الخليفة الجديد، ولو بشكل ظاهري، فتواردت رسل الأطراف إلى دار الخلافة، معزية ومهنية، مؤكدة بتبعيتها وولائها[٣٥].

إلاّ أن ما كان خافتاً في السنوات الأخيرة من خلافة الناصر لدين الله، أطل متجسداً على صعيد الواقع السياسي والعسكري في مستهل خلافة الظاهر بأمر الله، وكانت قد مثلت قلقاً مزمناً بسعيها لإحداث تغيير في موازين القوى، لتشكل خارطة سياسية وعسكرية جديدة، كانت الخلافة قد سخرت كل إمكانياتها في ترتيبها وتشكيلها.

ويبدو أن هذه القوى استغلت المرحلة الانتقالية، ليس تغير الخليفة بحسب، بل ما أبانته الخلافة من توجهات فاستأنفت تحركاتها، وكأنها اختبار لموقف الخلافة من تغير منظومتها.

كان تحرك القوى قد بدأ على أثر التصدع في المنظومة الغربية للخلافة، بفعل انفصام عرى التحالف بين أمراء البيت الأيوبي الذي صدعته أطماع الملك المعظم عيسى – صاحب دمشق – سعياً منه للتوسع في إقليم الجزيرة، فارضاً إرادته على أخيه الأشرف موسى (صاحب الجزيرة وخلاط)، الذي التجأ إلى أخيه الكامل محمد – صاحب مصر – مستعيناً به لردع تجاوزات المعظم[٣٦]. وهذا ما أثار مشاعر الخوف لدى المعظم خشية تحالف أخوية عليه، فسعى لأشغالهما بإثارة المتاعب لهما في بلاد الشام وإقليم الجزيرة، فهاجم حماه سنة ٦٢٠هـ/١٢٢٣م، واستولى على بعض أعمالها، مثل المعرة وسليمة، وكانت تابعة لأبن عمه – الناصر صلاح الدين قلج أرسلان[٣٧] مؤشراً التجاوز على خارطة النفوذ المتفق عليها بين أمراء البيت الأيوبي، وهذا ما جعل الملك الكامل محمد، يرسل إليه مهدداً وآمراً له بالانسحاب[٣٨].

يبدو أن تحرك المعظم، لم يكن مخطط له، ولم يأخذ في الحساب تداعيات موقفه، خاصة أنه يفتقد لقوة أخرى تدعمه شرعياً أو عسكرياً. لهذه الاعتبارات لم يكن قادراً على تثبيت موقفه والدفاع عنه، فآثر الانسحاب[٣٩].

إلاّ أن ذلك لم يكن نهاية الأزمة، بل بدايتها، إذ تعمقت الهوة، وترسخت الهواجس بين أقطاب البيت الأيوبي، مما أدت إلى

القطيعة بينهم، إذ أدت مخاوف الملك المعظم عيسى من محاولة أخوية اقتسام بلاده، إلى أن يلتجئ للاستعانة بقوى أخرى، يلوذ بها ويستعين بقدراتها، استناداً إلى ذلك بدأت ملامح تحالفات جديدة استهدفت التجاوز على الخارطة السياسية المرسومة، والمتفق عليها بين القوى، وبمباركة الخلافة، فأخذت القوى تتمحور في تحالفات جمعتها أغراض المصلحة والشخصية محاولة توسيع نفوذها على حساب القوى الأخرى، لاسيما الصغيرة منها التي لم تنضوي ضمن هذه التحالفات.

بدأ الملك المعظم عيسى، أولاً بالبحث عن سندٍ له، من داخل الأسرة الأيوبية، ممن يتواءم مع هواه، ويسعى مسعاه، تعزيزاً لقوته، فأستطاع أن يضم إلى جانبه، الملك المسعود بن الملك الصالح الأرتقي، صاحب آمد، والملك الأمجد، مجد الدين بهرام شاه، صاحب بعلبك، والملك الصالح عماد الدين إسماعيل، صاحب بصرى[٤٠] والنفاذ من إمكانية أن تؤشر الاعتبارات الأسرية على هذا التحالف، سعى لدعمه من قوى أخرى، فأستثمر طيب العلاقة مع مظفر الدين كوكبوري بن زين الدين كجك- صاحب أربل – فأرسل إليه سنة ٦٢٣هـ/ ١٢٢٦م يعرض عليه التحالف، فوجد عنده القبول[٤١].

يبدو أن الملك المعظم، لم يكن مطمئناً على فعالية هذا التحالف الذي التئم من قوى صغيرة قد لا تقوى على المواجهة، فضلاً عن تشابك علاقاتها الأسرية والاعتبارية، فكان لا بد من دعم هذا الحلف، وضماناً له، من قوه تمثل قطبه المحوري، فاتجهت أنظاره نحو الأفق الشمالي الشرقي، حيث مناطق نفوذ الدولة الخوارزمية، فأستطاع أن ينال دعم خوارزمشاه جلال الدين منكبرتي، الذي أستغل هذه الفرصة لتحقيق مساعيه في التوسع التي أفصح عنها في المدة السابقة[٤٢]، أما المعظم فقد أستهدف تهديد مناطق نفوذ أخيه الأشرف موسى في الجزيرة وخلاط، المتاخمة لمناطق نفوذ الخوارزمية في أذربيجان وآران وبلاد الكرج[٤٣].

أثارت تحركات الملك المعظم، خاصة استعانته بقوى من خارج البيت الأيوبي لفرض إرادته، مخاوف أخويه الملك الكامل محمد، والأشرف موسى، فاستعدا لمواجهة أي تطور، بتشكيل حلف مقابل، يستهدف الحفاظ على التوازنات في المنطقة، فأنضم إليهم حليف الأشرف ، بدر الدين لؤلؤ، صاحب الموصل، خشية من تطلعات كوكبوري، الذي يُعد الموصل ملكاً مسلوباً من أرث عائلته[٤٤]، ودفعت المخاوف من امتداد الخوارزمية، كيقباذ كيخسرو، سلطان سلاجقة الروم، للانضمام إلى هذا الحلف[٤٥].

وبذلك اتضحت معالم حليفين كبيرين متعارضين في أهدافهما، فضلاً عن تأشيرهما خروج الصراع من إطار الأسرة الأيوبية ليأخذ بعداً إقليمياً .

كان على الخلافة أن تكون طرفاً ضابطاً لهذه التحالفات، ليس على صعيد رسمها وتشكيلها بما يعزز دورها ومكانتها، فضلاً عن مقاصدها، أو تتحرك، بما عرف عنها من أساليب، لتطويقها أو تحديد مساراتها، قبل أن تتجسد على صعيد الواقع.

إلاّ أن الوقائع لا تشير إلى أي تحرك للخلافة خلال المدة ٦١٩-٦٢٢هـ/١٢٢٢-١٢٢٥م، التي التأمت فيها هذه التحالفات. ولا يمكن أن نعزو ذلك إلى غفلة الخلافة، أو أن كل ذلك كان غائباً عنها، وذلك لاعتبارين، أولهما أن للخلافة علاقات مباشرة بهذه القوى سلباً وإيجاباً، وثانيهما أن هذه القوى كانت تتحرك في المجال الحيوي ، الذي جهدت الخلافة في صياغته في المدة السابقة. إلاّ أنه يمكن تبرير ذلك، إن بداية هذه التحالفات، كان محصورة في نطاق الأسرة الأيوبية. فضلاً عن أن تحركاتها كانت ضيقة ومحدودة لم تتجاوز محاولة الملك الأشرف، بالتعرض لحماة وبعض أعمالها سنة ٦٢٠هـ/١٢٢٣م، وأستطاع الملك الكامل محمد، في نجم تطلعات أخيه، دون الحاجة إلى وسلطة الخلافة[٤٦]، كما أن الغموض الذي اكتنف مؤسسة الخلافة على اثر مرض الخليفة الناصر لدين الله، يؤشر أن دور الخلافة كان معطلاً خلال ، هذه المدة .

استناداً إلى ذلك، يمكن القول، أن الرسائل التي استهل بها الخليفة الظاهر بأمر الله ولايته، كان إدراكاً منه لطبيعة التحركات، وإن لم يكن فاعلاً ضمن مؤسسة الخلافة في عهد والده، لهذا تعجل بإرسال إشارة لهذه القوى، بحضور الخلافة، وأن عليهم أن يضعوا في حساباتهم استمرار سياستها، وأن تغير الأسلوب والاتجاه. إلاّ أن الوقائع اللاحقة تؤشر، أن هذه القوى التي استكملت تحالفاتها، وحددت أهدافها لم تشأ إعادة حساباتها لمجرد أن الخلافة استشعرت تحركاتها .

استغلت القوى المرحلة الانتقالية، وحالة الموادعة التي قدرتها من خلال رسائل الخليفة التي أرسلها إليهم في مستهل ولايته، لذلك قرروا التحرك، لاسيما أطراف الحلف الذي شكّله الملك المعظم عيسى ، وعلى الرغم من غياب التزمين التاريخي للأحداث في المصادر الأولية لكن يمكن تقرير ذلك في شهر ربيع الثاني سنة ٦٢٣هـ/١٢٢٦م، أي بعد خمسة أشهر من خلافة الظاهر بأمر الله، بالاستناد إلى تطورات الأحداث، إذ ابتدأ بتنفيذ ما اتفق عليه، بإعلان المظفر شهاب الدين غازي العصيان على أخيه الأشرف في خلاط، وكان قد أقطعه إياها، وجميع أعمال أرمينية، وميافارقين

وخاني وجبل صور، وجعله ولي عهده فيها[٤٧]، ورفض مناشدة أخيه بالتراجع، فاضطر الأشرف لمحاصرته، بعساكر من الشام والجزيرة والموصل. وكان من المقرر أن يسير كوكبوري نحو الموصل وسنجار. وإن يتحرك المعظم إلى مناطق الفرات الرقة وحران، للضغط على الأشرف، وتشتيت قواه، إلاّ أن تأخر ذلك أجبرت شهاب الدين غازي، لتسليم خلاط يوم الاثنين ١٢ جمادي الآخرة[٤٨] أما مظفر الدين كوكبوري، فقد توجه لحصار الموصل في جمادي الأولى سنة ٦٢٣هـ/١٢٢٦م، ونزل الزاب. فأستعد بدر الدين لؤلؤ للمواجهة، على الرغم من أن قسم من جيش الموصل قد التحق بالأشرف في حصاره لأخيه في خلاط[٤٩] .

وتحرك جلال الدين منكبرتي بن خوارزمشاه، لضرب الحصار على خلاط. بعد أن فشل شهاب الدين غازي بالاحتفاظ بها، وفي الجانب الآخر تحرك السلطان كيقباذ (صاحب بلاد الروم) إلى جهة آمد، وصاحبها الملك المسعود بن الملك الصالح الأرتقي، واستولى على حصن منصور والكختين[٥٠] .

أما أقطاب الحلفين، فقد تحجمت حركتهما، بما أعلن من تهديد كلاهما للآخر، إذ لم يؤشر عن المعظم عيسى ، نشاط مؤشر بعد انسحابه من حمص، بعد أن أرسل إليه الملك الكامل. يتهدده، ويتوعد بقصده إذا ما خرج من دمشق[٥١]، وفي المقابل، رد المعظم عيسى على هذا التهديد بأن الملك الكامل لو فعل، سيواجهه بجيشه، وربما كان هذا ما عطله عن الخروج من مصر، بعد أن أنتابه الشكوك في ولاء بعض قياداته العسكرية[٥٢] .

أحدثت هذه التحركات فوضى في نسق العلاقات، فضلاً عن إمكانية توحيد القوى بجهودها في أية مواجهة خارجية، بعد أن أنفرط عقد الوفاق بين ما كان يمثل كتلة واحدة، تحكمها قوة الأواصر العائلية، ما يلزمها بالتوحد، إزاء أي خطر يتهددها، حفاظاً على تراثها ومكتسباتها، ما زاد في تصدع عرى هذه الروابط، اختراق قوى من خارج المنظومة الأسرية والإقليمية، لها أهدافها الخاصة، بما هدد خريطة التوازنات التي جهدت الخلافة في رسمها وتشكيلها في المدة السابقة، لمنع ظهور قوى كبرى غير منسجمة، وغير مطواعة لإرادة الخلافة ومكانتها مرجعية عليا للقوى الإسلامية، إذ أن انفلات قوى كبيرة، خوارزمية أو سلجوقية، من دائرة ما سمح لها من نفوذ، قد يعصف بكل الجهود التي استهدفت أبقاء الخلافة بمنأى عن تطلعات أية قوة، فضلاً عن انصياعها لإرادتها .

إلاّ أن ما أثار حفيظة الخلافة، لم يكن سببه أنها فوجئت بهذه التحركات، إذ كان تمحورها سابقاً لولاية الظاهر بأمر الله الذي وإن لم يكن من ضمن المنظومة الإدارية لوالده، فليست غائبة

عنه، وهذا ما يفسر أسلوب المهادنة التي وسمت رسائل الخليفة إلى جميع هذه القوى في مستهل ولايته، مؤشراً بداية مرحلة جديدة تستوجب من هذه القوى علاقة مغايرة لما سبق مع الخلافة، إلاّ أن تحرك القوى المتحالفة لتنفيذ ما أتفقوا عليه على أرض الواقع، اصاب مقتلاً من الخلافة لعديد الأسباب، إذ أن نجاح هذا المخطط يعني الإخلال في التوازنات والعلاقات التي شكلتها الخلافة، فضلاً عن شعور الخلافة بقسوة التعامل مع ما أبدته من مرونة مع القوى الإسلامية، ما أوجب عليها التعامل مع هذا الانفلات، قبل أن يعرض عليها، ولا تتمكن من تغييره، إلاّ أن خياراتها صعبة ومحدودة. فالخليفة الناصر لدين، تمكن بما اشتهرت به سياسته من ظهور أي كتلة تمكنها قوتها من تهديد الخلافة أولاً، أو العبث بصياغتها لخارطة القوى، معوضاً بذلك عن القوى العسكرية التي أثبتت الوقائع ضعف قدرتها على تحقيق أهداف الخلافة، لذا عدت هذه التحركات اختياراً واقعياً لسياسة الخليفة الظاهر بأمر الله ، ومديات تماهيه واتساقه مع سياسة والده في التعامل مع هكذا تطورات.

لا يحدد المؤرخون تزميناً تاريخياً لتحركات الخليفة الظاهر بأمر الله لكنهم اتفقوا على أسلوبه في المواجهة، التي أبتدئها بإرسال الوفود ثانية إلى بعض القوى الداعمة لهذه التحركات ، اختلفت في مضمونها ولهجتها، ممنيةً ومتوعدة، ونرجح على الرغم من افتقادنا للدليل باستثناء السياق، أن الخليفة ابتدأ مساعيه بإرسال وفد إلى جلال الدين بن خوارزمشاه، باعتباره القوة المقحمة من خارج نطاق الإقليم التي تهدد المنظومة المرسومة في المنطقة. إلاّ أن النسوي الذي انفرد بذكر وفد الخلافة إلى منكبرتي. يغيب لسبب ما هوية الوفد، فضلاً عن فحوى رسالة الخليفة التي تولى ترجمتها للسلطان، متجاوزاً ذلك بقوله: ((ولست أرى في إعادة ما أورده من الرسالة فائدة إلاّ الوحشة، ومن مزيلات الشك ودوافع الشبهة))[٥٣]، ويبدو أن رسالة الظاهر بأمر الله كانت شديدة اللهجة، محذرة ومتوعدة. استهدفت إفهام منكبرتي بأنه يمثل امتداد لسياسة أبيه الناصر لدين الله في موقفه من تجاوزاته وأسلافه المتكرره ، ويحذره من مغبة أستغلال المرحلة الأنتقالية للتطاول على الخلافة وثوابتها .

يبدو أن هذا التغير في خطاب الخلافة، هو الذي دفع النسوي، للتشكيك في مصداقية الوفد، فضلاً عن أن رسالة الخليفة لم تلق تجاوباً من منكبرتي، ولم تحد من أطماعه، بل زادته تعنتاً، إذ رفض السماح لمبعوث الخليفة بالعودة، واحتجزه لديه، واصطحبه إلى (ميايخ)، أحدى مدن أذربيجان، لاستعراض قوته العسكرية، لإرعاب أعضاء الوفد، والتأثير على معنوياتهم التي أشاد بها النسوي، إذ سأل منكبرتي موفد الخليفة (عسكر أمير المؤمنين

أكثر، أم عسكرنا؟ فقال: عسكر أمير المؤمنين أضعفها هذا العسكر لما فيه من الجموع والرجالة)[٥٤].

لاشك أن منكبرتي، تعمد تأجيل الرد على الخلافة، بحجز مبعوثها إليه، ليكون ردة على أرض الواقع، فانتظر لما سوف تسفر عنه تحركات الحلف المنضوي إليه، والذي أزف تطبيقه، حينها سيضع الخلافة أمام أمر واقع، يكون التعامل على أساسه.

وفي الوقت ذاته، توجه مبعوث الخلافة إلى بني أيوب، حلفاء الخلافة التقليديين، وأكثر القوى ولاءً وانصياعاً لرغباتها، ذلك لأن أحد الفاعلين في منظومتهم (المعظم عيسى)، كان محور هذا التحرك والمتصدي له، فصدر الخليفة مبعوثة، محي الدين يوسف بن الجوزي (ت ٦٥٦هـ/١٢٥٨م)، حاملاً رسالته، وخلعه إليه، تضمنت تمنياته على الملك المعظم عيسى، بأن يلتزم جانب إخوته، وأن يعود عن تحالفه مع جلال الدين بن خوارزمشاه، بقوله: (المصلحة رجوعك عن هذا الخارجي يعني – جلال الدين بن خوارزمشاه – وترجع إلى أخوتك ونصلح بينكم)[٥٥]، فأشترط الملك المعظم. كي يمتثل لرغبة الخليفة بالطلب من مبعوثها قوله: (إذا رجعت عن أبن الخوارزمي، وقصدني إخوتي، تنجدوني. قال نعم، قال مالكم عادة تنجدون أحداً. هذه كتب الخليفة الناصر لدين الله عندنا، ونحن على دمياط، نكتب ونستصرخ به، فيجئ الجواب، بأنا قد كتبنا إلى ملوك الجزيرة ولم يفعلوا... وقد أنزلت ابن الخوارزمي على خلاط، فأن قصدني أخي الأشرف منعه، وإن قصدني أخي الكامل، فأنا له)[٥٦].

ابتداءً تكشف هذه الرسالة تغيراً في المنطلقات السياسية التي أستهل بها الخليفة الظاهر بأمر الله عهده، التي أوحت من مضامين رسائله إلى ملوك القوى الإسلامية، وما بدر منه من أعمال وأقوال[٥٧]، بداية سياسة جديدة مقطوعة الجذور عن الماضي، انقلاباً وإصلاحاً، تتسم بالمهادنة والتغيير في كافة الجوانب ما يؤشر أن الخليفة، على ما يتضح، قد أستوعب سريعاً، ومن مجمل الأحداث داخلياً وخارجياً، أن المهادنة واللين، سياسة لا تتسق وطبيعة التغير الذي وسم الخارطة السياسية لقوى العالم الإسلامي. بما ينذر بالانفلات والفوضى في كل ما جهدت الخلافة لصياغته في المدة السابقة. ويهدد البنيان الذي تربعت الخلافة على قمته. ولا نستطيع أن نؤكد إن كانت هذه القناعة قد تولدت لدى الخليفة، أو أوحى له بها ممن عايش سياسة أبيه الناصر لدين الله.

أياً يكن الأمر، فإن رسالة الخليفة تؤشر تغيراً جذرياً في موقفه من منكبرتي، إذ إن حسن النية التي بادره فيها الخليفة في مستهل ولايته لن تتمخض عن مؤشرات تدلل على قطع صلته بطموحات أسلافه وخروجهم عن إرادة الخلافة، وأن أسلوب اللين

والموادعة، التي صدرّه الخليفة له مع مبعوثيه لم تضع حداً لنواياه وتطلعاته، ما جعل الخليفة بوسمه بالخارجي ولكنا لا نستطيع أن نقطع بمرجعية التوصيف، دينياً أم سياسياً، إلاّ أن الجذور التاريخية للنظام السياسي، توجب الطاعة والولاء والنصرة للخليفة، باعتباره أميراً للمؤمنين وأن أي أخلال بهذه الثوابت، تعرض مرتكبها للعصيان والخروج، دينياً وسياسياً.

من جهةٍ أخرى، يؤشر رد الملك المعظم عيسى على مبعوث الخليفة، التي نرجح أنه حصل في شهر جمادي الآخرة سنة ٦٢٣هـ/١٢٢٦م، أن الشكوك في النوايا والأفعال طاغية على العلاقات بين القوى الإسلامية، وفي قدرة الخلافة من فعل شيء لإزالتها. تمثل ذلك في استفهام المعظم من موفد الخليفة عن مدى استعدادهم لمساعدته، إذا ما تعرضت مناطق نفوذه للخطر من قبل أخويه الأشرف والكامل. وهذا يحتمل أمرين: أولهما، أن المعظم أراد معرفة إمكانيات الخلافة، ومدى قدرتها على التدخل في الأحداث، بما يمكنها من صياغة الخارطة السياسية وتشكيلها وفق ثوابتها، إذا ما شرّع في تنفيذ مخططه. وثانيهما التشكيك ضمنياً بقدرة الخلافة على المناورة بقوتها العسكرية، لفرض إرادتها، فتلك سياسة أثبتت السوابق التاريخية، عجز الخلافة، ولجوئها إلى الاستعانة بقوى غيرها، ما يعني أنكم أكثر حاجة إلينا، من حاجتنا إليكم، بما يؤشر بأن مكانة الخلافة وسطوتها لم تعد تخيف أحداً، وإنه ماضٍ فيما خطط إليه، فأسدل بذلك الستار على مسعى الخلافة.

ويبدو أن مبعوث الخليفة أستشعر فشل مهمته لحجم القلق الذي كان ينتاب الملك المعظم، ولافتقاده الثقة بالخلافة ولهذا سارع بالموافقة على طلبه بنجدة الخلافة له، إذا ما تعرض للخطر. وهذا يؤشر أحد احتمالين: إما أنه أستهدف تطمين الملك المعظم وإشعاره بالأمان، ما يدفعه للرضوخ لرغبات الخلافة، فتكلل مهمته بالنجاح، أو أنه كان مخول من قبل الخليفة الظاهر بأمر الله، للمناورة بهذا الخيار، إذا لم توفق خياراته الأخرى، فتكون قوة الخلافة العسكرية معياراً للترجيح في صراع القوى. إلاّ أن الوقائع لا تعين للتفكير في هذا الاحتمال، إذ أن الخلافة لم تختبر فاعلية قوتها العسكرية في هذه المدة.

ما يثير الاستغراب أن مجمل تحركات الخلافة لتطويق هذه الأزمة الإقليمية، أنها لم تضع في حساباتها، وجدول مساعيها، مدينة الموصل التي خطط المتحالفون للاستيلاء عليها، على الرغم من أنها سارعت بتقديم الولاء للخليفة الظاهر بأمر الله[٥٨]، إذ إن الموصل، باعتبارها قاعدة الجزيرة الفراتية، فهي أقرب الإمارات إلى الخليفة، و، وأكثرها خطراً عليها، ما يلزم الحسابات السياسية

والعسكرية، العمل على استقرار أوضاعها، وهذا ما أستشعرته الخلافة في المدة السابقة، إذ سعت بمختلف الأساليب عرقلة أية قوة من تمتد بنفوذها إلى الموصل.

يبدو أن مظفر الدين كوكبوري، لم يثر هواجس الخلافة إذ لم يكن له سابقة مناوئة. وأن قربه منها لا يشكل خطراً عليها، وهو وأن كان أحد محاور الحلف، إلاّ أنه يمكن احتوائه، لذلك نستبعد سبب إغفاله، مؤشراً ضمنياً في أحقية كوكبوري في مدينة الموصل.

لذلك يمكن القول أن توجس الخلافة من تصدير هذا الحلف للقوة الخوارزمية للإخلال بالمنظومة السياسية للمنطقة، أضفى على توجهاتها المباشرة في التعامل، لتفكيك عرى التعاون بين هذه الأطراف، ربما بسبب المواقف السابقة للخوارزمية وأطماعهم لذا تستثني حاضرة الخلافة ومستقرها، يؤكد ذلك حيثيات الرسائل التي نقلها موفودا الخلافة إلى منكبرتي، والملك المعظم.

إن هوس التوسع ومد النفوذ، استغلالاً لأي خلل في المركز طغى على مساعي الخليفة الظاهر بأمر الله، لضبط القوى الإسلامية بما يجعلها تذعن لإرادة الخلافة.

وحين أوقفت وفود الخلافة مساعيها، لاسيما لدى الأيوبين كان المعظم عيسى يحاصر حمص وحماه، ومنكبرتي نازلاً على خلاط وكوكبوري، يحاول عبور الزاب، للاستيلاء على الموصل، في حين كان الملك الأشرف موسى، يوزع قواته مدداً لحلفائه في هذه الاتجاهات[٥٩].

وبذلك نفذ المتحالفون ما اتفقوا عليه، بتوقيت واحد شهر جمادي الآخرة من سنة ٦٢٣هـ/ ١٢٢٦م مستهدفين تشتيت قوة الملك الأشرف موسى، وإجهاض فاعليته لنصرة حلفائه[٦٠].

(٣)

أصبحت القوى على رأس أهدافها ، إلاّ أن ظروفاً داخلية وخارجية حالت دون تحقيق أطماعهم. إذ أضطر منكبرتي لرفع حصاره عن خلاط، بعد توارد الأخبار عن نائبه على كرمان (بلاق حاجب) الذي أعلن تمرده ورفض التبعية له فتوجه إلى كرمان، وأقر بلاق عليها[٦١].

وعلى الرغم من أن التوقيت يثير الريبة. إلاّ أننا نعتقد لما يؤكد أن ذلك كان بتخطيط الخلافة وتدبيرها، قاصدة أرباك تحركات منكبرتي والضغط عليه، ومع ذلك لا ستبعد من أن الخليفة الظاهر بأمر الله. قد أضطر لاقتباس بعض أساليب والده للتعامل مع هكذا إشكالات يستعصي معها الفعل السياسي والآخر العسكري.

أما كوكبوري، فقد حالت ظروف مختلفة عن تحقيق هدفه، إذ عرقل تقدم قواته التي لم تبرح الزاب، مقاومة شديدة من أهل الموصل، وعساكرها قادها بدر الدين لؤلؤ. فضلاً عن ذلك تواردت الأخبار إلى كوكبوري بانسحاب منكبرتي عن خلاط، ويئس من نجدة الملك المعظم عيسى. الذي لجمت تحركاته، تهديدات أخيه العادل، فأضطر للانسحاب عن الموصل في السابع والعشرين من جمادى الآخرة، بعد عشرة أيام من الحصار[٦٢].

أمام هذه الاخفاقات بقي المعظم عيسى وحيداً أمام تحالف أخوية ومن التحق بهما، لذلك كانت بادرة المعظم في مد الجسور مع أخوية الأشرف عملاً تكتيكياً فرضته تطورات الأوضاع، للنفاذ من المأزق الذي وضع فيه وحفاظاً على ما بيده من مناطق نفوذ، فضلاً عن إعادة اللحمة للبيت الأيوبي، فأرسل إلى أخيه الأشرف عارضاً عليه الانسحاب عن ماردين مقابل انسحابه عن حمص وحماه، والإيعاز إلى كوكبوري للرحيل عن الموصل، وتم الاتفاق على ذلك[٦٣]. إلاّ أن الوقائع لا تشير إلى أن كوكبوري أنسحب بأمر من المعظم، ساعياً لتنفيذ مخططاته.

مرحلياً فشل المتحالفون في تنفيذ ما اتفقوا عليه، إلاّ أن ما ذكرناه من عوامل وظروف ضاغطة أدت إلى هذا الفشل، لم يكن مقصدنا واهتمامنا، وقبلها حيثياتها التي ألزمنا المنطق الإشارة إلى ملامحها دون التفصل في تفاصيلها. إنما استهدفنا مقصداً آخر أهتم بتبيان دور الخلافة في رسم وتحديد مسارات الأزمات، ومعايير التعامل معها. وقدرتها على المناورة فيها. فضلاً عن التزامها بالثوابت، وفق ما يتهيأ لها من قوة، معنوية اعتبارية، أم فعلية فاعلة على أرض الواقع، لصياغة الخارطة السياسية التي تصبوا إلى تشكيلها.

هل أفلحت الخلافة في أن تكون معياراً ضابطاً لتحركات القوى الإسلامية، وفرضت إرادتها منعاً لأي إخلال في الخارطة السياسية، أم أن عدم جدية التحالف، أدت إلى تداعيه أمام الصعاب التي واجهته.

لا نستطيع أن نجزم بفشل الخلافة في التعامل مع هذا الحدث، وإن كانت تحركاتها لم تتصدره كقوة كبح أبان انصياع أمراء القوى لإرادتها، لكن هذا لا يعفينا من القول، أن تأثيرها المعنوي، بما يوفره لها من سطوة متجذرة، كان موجهاً كامناً لتوجيه مسارات هذه القوى، التي لا نستطيع تغافلها في حسابات المستقبلية من جهة، ومكانتها بين رعاياها من جهة أخرى، بما يُعّد خروجاً شرعياً وسياسياً، ما مثل قلقاً مستديماً لم يتحرروا من ضغطه، وأن امتلكوا كل مقومات القوة.

إلاّ أن غياب ما يشير إلى التجاوب المعلن، فضلاً عن إهمال الخلافة لعامل المناورة بقوتها العسكرية، معياراً للحسم أو للتأرجح إذا ما تطلب الموقف، سلبنا الرأي الجازم في الحكم على دورها.

أياً يكن الأمر، فقد انتهت الأزمة وفق الشاكلة التي ترضي توجهات الخلافة وثوابتها. إلا أن مسبباتها لم تنته إذ لم تستكن هواجس الخوف والريبة بين ملوك وأمراء البيت الأيوبي، وبقي كل منهم يرقب الآخر، ويتوجس من تحركاته، ما مثل بؤرة لإمكانية عودة التحالفات من جديد. فكان على الخلافة أن تستأنف مساعيها تجاوزاً لأزمة أخرى، لذلك استمرت الوفود بالتردد بين الملك المعظم في (دمشق)، وأخيه الملك الكامل في (مصر)، سعياً لإذابة مسببات الخلاف بينهما. وتأكيداً للحضور المحوري للخلافة، وسعيها لإقرار ثوابتها[٦٤].

مثلت هذه الأزمة أول اختبار واجه الخلافة في ولاية الظاهر بأمر الله، وضعت رؤاه السياسية على المحك. ما كان لها انعكاساً على قناعاته ومسلماته التي شكلتها تجربته القاسية في حياة والده، الذي لم يمنحه الفرصة، ولم يعينه على اكتساب مهارات الحكم، والإلمام بفنونه عن قرب، وإن صدّره والده للخلافة مجبراً، إلاّ أنه مجرد من أية مهارات، فجاءت سياسته لينة ومهادنة ومواودعة. ربما كرد فعل على ما عايشه في حياة والده، مستهدفاً أن تكون ولايته مرحلة انتقالية بين الشدة التي عايشها الناس في خلافة الناصر لدين الله، وبين حالة التسامح واللين التي ابتدأ بها ولايته، وهذا ما جعل الرعية تحمد إجراءاته على المستوى الداخلي، حتى عدّوا أيامه عيداً. أما على المستوى الخارجي، ونعني به القوى الإسلامية التي حجّم الناصر مطامحها بأساليبه المختلفة. فكانت تموج متحينة الفرصة للانطلاق من قيودها لتحقيق ما لم تستطع تحقيقه. لذلك لم تستطع التماهي مع السياسة اللينة للخليفة الظاهر بالله ، الذي ربما فوجئ برد الفعل. وهذا ما يمكن قراءته من فحوى رسالته الأخيرة إلى ولاته التي تؤشر الانعكاس السلبي على ما حصل. إذ ورد فيها قوله: (أنتم إلى إمام فعال، أحوج منكم إلى إمام قوال... أعلموا أنه ليس إمهالنا إهمالاً، ولا إغضاءنا إغفالاً، ولكن لنبلونكم أيكم أحسن عملاً. وقد عفونا لكم ما سلف... انتهزتم فرصها مختلسة من براثن ليث باسل، وأنياب أسد مهيب... وإن سلكتم مسالك نواب خلفاء الله في أرضه وأمنائه على خلقه، وإلاّ هلكتم)[٦٥].

يتضح من ذلك، ما أبداه الخليفة من خيبة لبعض الأطراف التي ضنت لينه ضعفاً، ومواودعته جبناً، ما يتيح له التجاوز على ثوابتها وخصوصياتها.

الخاتمة

على الرغم من هذا يمكن القول أن الخلافة لم تفشل جهودها، إلاّ أنها لم تشهد قطاف ما بذرته، إذ عاجلت المنية الخليفة الظاهر بأمر الله. في الرابع عشر من شهر رجب سنة ٦٢٣هـ/ ١٢٢٦م بعد تسعة أشهر وأربعة عشر يوماً[٦٦]، أبانت المستجدات اللاحقة ثمارها على مستوى صياغة العلاقات بين القوى الإسلامية، إذ تم الصلح بين الملك المعظم عيسى وأخوه الملك الكامل، في شهر شوال سنة ٦٢٣هـ/ ١٢٢٦م، أي بعد ما يناهز الشهرين من وفاته[٦٧].

الهوامش

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير: الكامل في التاريخ (بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨) ٣٦٠/٩؛ فتحي سالم، الخليفة العباسي الظاهر شخصيته وعصره، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد العاشر، العدد (١/١٨)، (الموصل، جامعة الموصل، ٢٠١٨)، ٤٥٠.

(٢) شمس الدين يوسف بن قزاوغلي سبط بن الجوزي: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق إبراهيم الزيبق (دمشق، دار الرسالة، د.ت) ٢٧٦/٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ٢٧٦/٢٢.

(٤) ابن الأثير: الكامل، ٣٦١/٩.

(٥) عبدالملك بن حسين العاصمي الملكي: سمط النجوم العوالي في أبناء الأوائل والتوالي، تحقيق عادل أحمد وعلي محمد (بيروت، دار الكتب، ١٩٩٨) ٥١٢/٣.

(٦) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، ٢٧٦/٢٢.

(٧) محمد بن علي البغدادي: تكملة الأكمال، تحقيق عبدالقيوم عبد رب النبي (مكة المكرمة، ١٩٩٠م) ١١/٤؛ أحمد بن عبدالله القلقشندي: مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق عبدالستار أحمد فراج (بيروت، عالم الكتب، د.ت) ٧٤/٢.

(٨) جمال الدين محمد بن سالم بن واصل: مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق حسن محمد ربيع (القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٧) ١٩٢/٤-١٩٦.

(٩) غريغوريوس بن أهرون بن العبري: تاريخ مختصر الدول (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧) ٢١١.

(١٠) القلقشندي: مآثر الأنفاقة، ٧٤/٢.

(١١) المصدر نفسه، ٧٤/٢.

(١٢) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق بشار عواد معروف ومحي هلال سرحان (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦) ١٩٤/٢٢.

(١٣) محمد بن شاكر الكتبي: فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق إحسان عباس (بيروت، دار صادر، ١٩٧٣) ٦٨/١.

(١٤) المصدر نفسه، ٦٨/١.

(١٥) ابن الأثير: الكامل، ٣٦١/٩.

(١٦) أركان طه عبد: "العلاقات بين الخلافة العباسية والدولة الخوارزمية في عهد الخليفة الناصر لدين الله (٥٧٥-٦٢٢هـ)"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م (٥)، ع (١٥)، (تكريت، جامعة تكريت، ٢٠١٣)، ٢١٢.

(١٧) الذهبي: سير، ٢٦٤/٢٢.

(١٨) ابن الأثير: الكامل، ٣٦١/٩.

(١٩) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، ٢٧٤/٢٢.

(٢٠) ابن الأثير: الكامل، ٣٦١/٩.

(٢١) جلال الدين عبدالرحمن السيوطي: تاريخ الخلفاء (بيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٣) ٣٦٠.

(٢٢) العاصمي الملكي: سمط النجوم، ٥١٢/٢-٥١٣.

(٢٣) ابن الأثير: الكامل، ٣٦١/٩.

(٢٤) القلقشندي: مآثر الأنافة، ١٩٩/١.

(٢٥) محمد بن عبدالغني البغدادي: تكملة الأمان، تحقيق عبدالقيوم عبد رب النبي (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ) ١١/٤.

(٢٦) عبدالحي بن أحمد بن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط (بيروت، دار ابن كثير، ١٩٩١) ١٩٢/٧-١٩٣.

(٢٧) محمد بن أحمد النسوي: سيرة السلطان جلال الدين منكبرتي، تحقيق حافظ حمدي (بيروت، دار الفكر، ١٩٥٣)، ٢٨٠.

(٢٨) المصدر نفسه، ٢٨٠.

(٢٩) عبد: العلاقات، ٢١٤.

(٣٠) النسوي: سيرة، ٢٢٠.

(٣١) المصدر نفسه، ٢٢٠-٢٢١.

(٣٢) عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية في التاريخ، (القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٣٢) ١١٢/١٣.

(٣٣) ابن واصل: مفرج الكروب، ١٢٧/٤-١٢٨.

(٣٤) الذهبي: سير، ٢٤٢/٢٢-٢٤٣.

(٣٥) ابن واصل: مفرج الكروب، ١٧٦/٤.

(٣٦) ابن كثير: البداية، ١١٢/١٣؛ ابن واصل: مفرج الكروب، ١٢٩/٤.

(٣٧) ابن الأثير: الكامل، ٣٥٤/٩.

(٣٨) المصدر نفسه، ٣٥٤/٩.

(٣٩) ابن واصل: مفرج الكروب، ١٧٦/٤، ٢٠٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ١٧٦/٤-٢٠٢.

(٤١) ابن واصل: مفرج الكروب، ١٧٥/٤-١٧٦.

(٤٢) ابن كثير: البداية، ٩٩/١٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ١٠٤/١٣.

(٤٤) ابن واصل: مفرج الكروب، ١٧٦/٤.

(٤٥) ابن الأثير: الكامل، ٣٦٩/٩؛ الذهبي: سير، ٢٦٧/٢٢.

(٤٦) ابن واصل: مفرج الكروب، ١٢٧/٤، ١٣٩؛ ابن الأثير: الكامل، ٣٥٤/٩.

(٤٧) المصدر نفسه، ١٣٧/٤-١٣٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ١٧٦/٤؛ ابن الأثير: الكامل، ٣٦١/٩.

(٤٩) ابن الأثير: الكامل، ٣٥٤/٩، ٣٦٧.

(٥٠) ابن واصل: مفرج الكروب، ١٧٨/٤؛ الذهبي: سير، ٢٦٧/٢٢.

(٥١) ابن الأثير: الكامل، ٣٦٧/٩.

(٥٢) أحمد بن علي المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبدالقادر عطا (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧)، ٣٢٥.

(٥٣) النسوي: سيرة، ٢٢٠-٢٢١.

(٥٤) المصدر نفسه، ٢٢٠.

(٥٥) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري (بيروت، دار الكتاب، ١٩٩٨)، حوادث سنة ٦٢١-٦٣٠هـ، ص ١٣؛ ابن كثير: البداية، ١١٢/١٣.

(٥٦) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ٢٧٨/٢٢-٢٧٩.

(٥٧) ابن الأثير: الكامل، ٣٦١/٩-٣٦٢.

(٥٨) الذهبي: سير، ٢٦٧/٢٢؛ ابن واصل: مفرج الكروب، ١٩٠/٤-١٩١.

(٥٩) ابن واصل: مفرج الكروب، ١٨٦/٤.

(٦٠) محمد بن علي بن نظيف الحموي: تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان (التاريخ المنصوري)، تحقيق أبو العبد ودود (دمشق، مطبعة الحجاز، د. ت) ١٩٩/١.

(٦١) ابن واصل: مفرج الكروب، ١٨٦/٤؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ١١٢/١٣؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، حوادث سنة ٦٢٣هـ، ١٤.

(٦٢) ابن الأثير: الكامل، ٣٦٧/٩؛ ابن واصل: مفرج الكروب، ١٨٨/٤-١٨٩.

(٦٣) ابن الأثير: الكامل، ٣٦٧/٩.

(٦٤) الذهبي: تاريخ الإسلام، حوادث سنة ٦٢٣هـ، ١٣.

(٦٥) الذهبي: سير، ٢٦٥/٢٢-٢٦٦؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ١١٢/١٣-١١٣.

(٦٦) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ١٩٢/٧-١٩٣.

(٦٧) الذهبي: سير، ٢٦٧/٢٢؛ ابن كثير: البداية، ١١٢/١٣.